

أي قانون لمستقبل الصحافة الإلكترونية بالمغرب؟



عبره حقي

يعرف المشهد الإعلامي المغربي بكل أسنيدة التقليدية والحديثة عدة تحولات بنيوية متسارعة فرضتها الثورة العارمة التي تعتمل في مجال تكنولوجيا المعلومات والتواصل ، هاته الثورة التي هبت على الفضاء الصحفي والإعلامي بشكل عام منذ مطلع تسعينات القرن الماضي التي عرفت انتقال الفضائيات من البث التناظري إلى البث الرقمي ، ومن اللاقط الهوائي إلى الصحون المقعرة ثم إلى تناسل العديد من الفضائيات العالمية التي سيطرت على الحقل الإعلامي وهيمنت على موارد ومصادر المعلومات السياسية والإقتصادية والثقافية والفنية والرياضية ..

وبلادنا بمراهنتها منذ فجر الإستقلال على التعدد والانفتاح الثقافي والإعلامي والفني قد جعلت من مجالها الإعلامي على ندرة وسائطه المرئية والمسموعة والمكتوبة منفتحا على مختلف المنابر الإعلامية العربية والدولية ، مما حتم على الدولة التفكير في إمكانية تحرير هذا القطاع لكن بجرعات معدودة ومحسوبة إنطلقت منذ سنة 1980 بإطلاق إذاعة ميدي 1 ثم قناة 2M الخاصة في 4 مارس 1989.

لكن مع الانفجار الكبير الذي عرفته الشبكة العنكبوتية أواخر القرن العشرين وغزوها للعديد من قنوات التواصل الافتراضي بتطويرها لأدوات تواصل حديثة إلكترونية ومترقمة ثم الإنتشار الهائل للحواسيب الشخصية المكتبية والمحمولة كل هذا التطور الإلكتروني قد أدى إلى زلزلة إعلامية وتواصلية كان لا بد أن تفرز مشهدا إعلاميا جديدا موسوما بتراجع أسناد وصعود أخرى أكثر تحديثا وأقوى استعدادا لمواكبة سرعة الأحداث والعمل على تحيينها اللحظي ، مما أثر في هدم الكثير من تقاليد التلقي التي رسخها الإعلام التقليدي بمختلف وجوهه المرئية والمسموعة والمكتوبة .. وقد

كانت أولى إهتزازات هذه الزلزلة قد بدأت بإطلاق محركات البحث وظهور شركات مختصة في خدمات الإنترنت مثل (ياهو) و(غوغل) و(هوتمايل) وغيرها...

ومن بين الخدمات الحاسمة التي وفرها الويب هو إطلاق خدمة التسكين المجاني في خطوة أولى وبالتالي صار بإمكان كل شخص أو مجموعة أشخاص ينتظمون في حياة ذات إهتمامات مشتركة تسكين ملفاتهم **Fichiers** في إحدى النطاقات المجانية وعرضها للعموم على صفحات الإنترنت ثم تطور الأمر إلى تأسيس شركات خاصة في ميدان إنشاء المواقع الإلكترونية الموضوعاتية التي كانت تهدف بالأساس إلى الإخبار والتواصل المحدود ، وقد كان في بداية الأمر إنشاء موقع إلكتروني موضوعاتي يتطلب إستثمارا ماليا باهضا بسبب جودة الإختراع وندرة الإختصاصيين في هذا المجال وأيضا بسبب الإفتقار إلى الإلمام بالعلوم الرقمية التي تعتبر القاعدة الأساسية في هذا الإطار. وبتوسع شبكة الربط الهاتفية أفقيا إتسع بالموازات معها الربط الشبكي مما جعل بعض الشركات تعتمد إلى إطلاق خدمة تسكين مجانية خصوصا على مستوى المنتديات والمدونات مثل مدونات مكتوب (maktoob.com) العربية الشهيرة قبل أن تستحوذ شركة (ياهو) على نسبة هامة من رأسمالها ومدونة جيران (jeeran.com) وأحلى بلوج (ahlablog.com) وغيرها مقابل فلاشات إשמالية ودعائية وبالتالي تحول السند الرقمي الإخباري من مقالة معلوماتية إلى مدونات خاصة بأفراد إفتراضيين أنشأوها ليعبروا عن إهتماماتهم وأفكارهم وإبداعاتهم المختلفة .

إن مجانية التسكين التي أشرنا إليها أنفا والإخفاض التدريجي في تكلفة تصميم المواقع الإلكترونية فضلا عن تعميم الثقافة الرقمية من خلال تعدد المعاهد الخاصة والعامية أسهم بكثير في شيوخ رغبة العديد من المهتمين إما بدافع الإخراط المسؤول والمهني في هذا المجال أو بدافع الإقتحام المغامر من أجل التجريب لهذا السند الجديد كجسر للنشر والتواصل إذ أنه لا يتطلب أكثر من إلمام بسيط بتقنية قواعد البيانات وبعض الآليات الخاصة بتنزيل المواد والملفات (**fichiers**) وتنسيقها على المستوى الخطي والجمالي والفني...

ومما تجدر الإشارة إليه أن الدفعات الأولى من المواقع الإلكترونية ببلادنا إهتمت أساسا بالشان الثقافي ونشر الأجناس الأدبية ونذكر من بينها على سبيل أمثال لا الحصر موقع ميدوزا (**MIDOUZA**) الذي يديره الدكتور محمد أسليم منذ أكثر من عشر سنوات وهو موقع يهتم بالمجال الأدبي والأبحاث في الثقافة الرقمية وموقع الكوليزيوم الموضوعاتي (**COLISIUM**) الذي يهتم بالجنس القصصي في المغرب الذي يديره مجموعة من كتاب

القصة القصيرة (محمد عزيز المصباحي وعلي الوكيل ومحمد شويكة ومحمد توفيق محمد أمنصور وفوني بوخريص) وهناك أيضا موقع مجازات الشعري (MAJAZAT) السابق الذي كان يديره الشاعر عبدالسلام الموسوي إلى غيرها من المواقع الريادية التي إنخرطت في دينامية النشر الإلكتروني إقتداءا أحيانا ببعض المواقع العربية الشهيرة لعل أبرزها موقع اتحاد كتاب الإنترنت العرب (arab-writers) الذي أنشئ بمبادرة من الدكتور الأردني محمد سناجلة وموقع جمة الشعر (jehat) تحت إدارة الشاعر الإماراتي قاسم حداد وموقع القصة العربية (arabicstory) تحت إشراف جبير المليلحان وموقع دروب (dorob) بإدارة جمعية بقيادة الكاتب التونسي كمال العيادي...إلخ

ومما لاشك فيه أن هذه المواقع وغيرها قد أسهمت كثيرا وبشكل وافر في بروز العديد من الأسماء الأدبية التي جلتها واجهت الكثير من المتاريس في بداياتها الأولى مع النشر الورقي سواء على مستوى الإصدارات أو النشر بالصفحات والملاحق الثقافية بالجرائد العنيدة الوطنية والتي كما هو معلوم كانت تشتغل بقواعد وتقاليد يتداخل فيها أدوار الحزب والتسييس والعلائق التراتبية وأحيانا الوساطات الثقافية...

دخول هذه الوسائط الإلكترونية على خط النشر وتداول المعلومات بدأ ومنذ سنين معدودة يسحب دور النفوذ الإعلامي للجرائد والمجلات الورقية والذي ترسخ في بلادنا منذ ما يقرب من قرن من الزمن.

لكن أهم ملمح لهذا التحول في أسناد التلقي والقراءة بمختلف مستوياتها هو ظهور مواقع إلكترونية شاملة (سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية ورياضية..إلخ) أما الإضافة النوعية الجديدة التي أتت بها هو تحيينها على مدار الساعة حيث تندفع الأخبار من القديم إلى الجديد الواحد تلو الآخر في شكل إزاحة منظمة ومؤرشفة كما أن موادها تبقى دائما جاهزة للإستدعاء عن طريق إستحضار عنوانها على محركات البحث وعلى رأسها (جوجل).

وقد كان من الطبيعي وفي فضاء تواصلية افتراضية ذو تكلفة بسيطة ومشروع دفتيه على فراغ قانوني بسبب جدته وحدائته أن يستثمر لأهداف وغايات تتعدد بتعدد المرجعيات الثقافية والاجتماعية والسياسية والإثنية وحتى النفسية أيضا ، وهكذا وفي ظرف وجيز لا يتعدى عشرين سنة وهي مدة زمنية لأهمية لها في تاريخ الشعوب تناسلت العديد من المبادرات والمدونات والمواقع الإلكترونية المغربية وبشكل تدفقي هائل ، كما ظهرت في مرحلة لاحقة العديد من الشركات المعلوماتية المختصة في التصاميم والتسكين وأسماء النطاقات ويات بمقدور كل

شخص جاهز لدفع مبلغ بسيط من المال أن يطلق موقعا إلكترونيا إخباريا غالبا ما يستقي فقراته وأخباره ومستجداته عن طريق الوصفة السحرية الرائجة عالميا (copier/ coller) من مواقع أخرى .

ومما لا ريب فيه أن بعض هذه المواقع الهادفة والجادة التي تشتغل بمهنية متطورة ، قد فرضت وجودها كمصادر للخبر حتى بالنسبة لأعتى القنوات الفضائية العربية مثل موقع (هسبريس) فيما نلاحظ أن منظومتنا الإعلامية الوطنية لاتعيرها أية أهمية تذكر.

وهناك بعض المواقع التي أصبحت منابر صحافية إلكترونية منخرطة في دينامية الجهة الجغرافية والترابية التي تنتمي إليها بل صارت فضاءا إفتراضيا للحوار من أجل حلحلة المشاكل التي تعاني منها الجهة أو المدينة .

ويقدر ما أسهمت هذه الصحافة الإلكترونية من جانبها كقيمة إعلامية مضافة وكسند إخباري قادر على إستكشاف التخوم المنسية والمقصية في خارطة الوطن التي لاتستطيع الصحافة المرئية أو المسموعة أو المكتوبة الوصول إليها من خلال نشر أخبار وتقاير وصور وملفات فيديو فإن الإفتقار إلى المهنية والتحسيس القانوني قد أفرغ الكثير من عناوين هذه الصحافة الإلكترونية من المصداقية التي تعتبر إحدى أهم الركائز الأساسية لأية منشاء إعلامية ، مما جعل منها مهنة من لامهنة له بل لقد صارت في بعض الأحيان سبورات إلكترونية للتشهير والقذف والإبتزاز والتشكيك في اليقينيات والثوابت .

وفي آخر تصريح لوزير الإتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة أن عدد هذه المواقع قد بلغ 400 موقعا ولسنا ندري كيف وماهي المعايير التي تم بها حصر هذا العدد ومن هي الجهة المسؤولة والقادرة على ضبط هذا اللتسونامي الشبكي المنفلت من كل رقابة لصيقة وهل تم إستقاء هذا الرقم من الشركات المختصة في التصاميم وأسماء النطاقات أو من دوائر رصد وتتبع خارجية .

إلا انه في رأينا الشخصي فإن هذا الرقم (400 موقعا) مازال رقما هزيلا بالنظر إلى الطفرة الحاصلة ببلادنا في مجال المعلومات والتواصل وبالنظر أيضا إلى حجم ودور بلادنا الإعلامي على المستوى العربي والإفريقي . كما تجدر الإشارة إلى أن جل هذه المواقع قد تم تصميمها من طرف شركة معلومة وأن أغلبها قد إستنسخت تصاميمها واستايلاتها من أحد المواقع السيارة والمرجعية ونعني به موقع (هسبريس) إلى درجة أن التشابه الكبير بين هذه المواقع ونشرها لنفس الأخبار سواء على مستوى الصفحة الرئيسية أو الأعمدة الجانبية يعطي الإنطباع للقارئ أنه بصدد موقع متكرر ومستنسخ ليس إلا؟

ماهي إذن خصوصيات هذه المواقع الإلكترونية الرائجة حاليا في المشهد الإعلامي الافتراضي ؟

— اعتماد جلها على إمتداد وصفي (press.com)

— إدارتها من طرف فريق تحرير يفتقر إلى المهنية الصحافية والخبرة الإعلامية والكثير من محرريها لم يتمرسوا بتجارب النشر الورقي ، بل هناك بعض المواقع التي تدار بفريق وهمي وفي غالب الأحيان تدار من طرف شخص واحد (مدير تحرير) قد يكون مقيما بالبلاد أو في المهجر.

— التشابه في حلة الديزايين والستايلات ينتج عنه تكرار في الواجهات أي الصفحات الرئيسية ، واستنساخ نفس الأخبار والصوري يعطي الإنطباع للقارئ كأنه لم ينتقل من موقع إلى آخر .

— غياب دور المرأة في سواء في الإدارة أو هيآت التحرير.

— جل أعمار الأرشفة لاتتعدى ثلاث سنوات .

— غياب خط تحريري مسؤول ذي هوية إعلامية متميزة سوى موقعا واحدا هو موقع (لكم) الذي حدد الخطوط العريضة لخطه التحريري في تبويبات (خط التحرير) .

— مرونة التوسع عموديا في قاعدة البيانات سمح لهذه المواقع بإفراد أعداد لاتحصى من الكتبه ضمن براوز قارة إما يومية أو اسبوعية وجدت في هامش حرية التعبير فسحة لشهرة محدودة وصدى لآراء حرة لا يتجاوز عدد قراءها العشرات من المتصفحين للموقع في دائرة مغلقة تنحصر في الجهة أو المدينة التي يحتمل أن تقيم فيها إفتراضيا . وهكذا بتنا نلاحظ أن بعض المواقع باتت تتأثت من براوز وأعمدة جانبية من أكثر من عشرين براوزا لكتاب رأي هم غالبا من المبتدئين وغير متمرسين بادبيات النشر خصوصا في مدرسة النشر الورقي .

إن دخول هذه الأسناد الإلكترونية الجديدة على خط الخبر والمعلومة حفز الكثير من الفاعلين في المقالات الإعلامية ببلادنا إلى مراجعة إستراتيجيتهم وذلك بالإنخراط الكامل في هذه الثورة الرقمية كإطلاق نسخ إلكترونية للعديد من الجرائد الورقية السيارة الحزبية والمستقلة ، لكن بالرغم من هذا الإنخراط في عالم النشر الإلكتروني فإنها بشكل عام ظلت وفيه لم يسم نسختها الورقية التي تصدر فجر كل يوم جديد ، فيما تبقى النسخة الإلكترونية متخلفة بساعات عن النسخة الورقية التي هي قبل كل منتج مقولة إعلامية تهدف بالأساس إلى الإستثمار المريح والمخروط في بنية الإنتاج الإقتصادي بشكل عام .

هناك العديد من الصحفيين البارزين في المشهد الإعلامي المكتوب الذين راكموا تجربة صحفية وازنة كصحفيين قارين وأساسيين في هياة التحرير بجرائدهم أو كمراسلين معتمدين لبعض

الصحف العربية العملاقة مثل الشرق الأوسط والقدس العربي والحياة اللندنية ، هؤلاء قد أنشأوا لهم مواقع إلكترونية إخبارية متميزة أثبتت حضورها في ظرف وجيز في المشهد الإعلامي الإلكتروني وصار لها فريق تحريري خبرة ومهنية عالية ومراسلين في جميع جهات المملكة يعتد بتقاريرهم ومراسلاتهم ونذكر على سبيل المثال مواقع (لكم ، كيفاش ، أكورا ، فبرايكم ، كود ، أكورا بريس ..الخ)

وفي معمعان هذا الحراك الصحفي الإلكتروني إن لم نقل هذه المغادرة الإيجابية وليس الطوعية من السند الإعلامي التقليدي إلى السند الإلكتروني الرقمي ، وفي ظل هذه الفوضى الشبكية (الخلاقة) في مجال النشر يتردد ومنذ عشر سنين بالتحديد السؤال المحوري حول أسباب إن لم نقل الجدوى من غياب إطار قانوني يقطع مع عصر الفوضى الشبكية ويعمل على تنظيم حقل الصحافة الإلكترونية ويحفزها على الإنخراط المسؤول والمهني في دينامية الحراك الإعلامي المغربي بكل وسائطه المرئية والمسموعة والمكتوبة والإلكترونية .

فإلى ما يعنى هذا الفراغ القانوني وماهي الأسباب الكامنة وراء تأجيل البث والخوض في أسئلته الإستراتيجية إلى حدود هذه اللحظة السياسية التي أفرزتها التعديلات الدستورية وانتخابات 25 نونبر 2011 التي أفرزت خارطة سياسية ليست كمثيلاتها منذ نصف قرن . إنها خارطة سياسية ماكانت لتحترم إختيارات الشعب لولا السياق الثوري العربي الذي عجل بالتعديلات الدستورية التي أرخت لمنعطف مغرب جديد لعل من تجلياته الناتئة التعجيل بتشريع قانون متقدم أكثر للصحافة الوطنية ، قانون يحدد معايير المقابلة المنظمة التي تحترم الحقوق والواجبات والشفافية والتمويل ..الخ

لكن في عمق هذا الحراك الإعلامي الوطني الذي أتى برياحه الربيع العربي نتساءل ما هو موقع الصحافة الإلكترونية من مشروع القانون القادم والمرتبب عرضه للتصديق عليه من طرف كل أطراف الإعلام الوطني من نقابة ورابطة وجمعية للناشرين ووكالة وغيرها ..

في ورقته التقديمية حول قانون الصحافة الإلكترونية قدمها الأستاذ العربي ثابت عن إتحاد المحامين الشباب بهيأة الرباط ضمن الفعاليات التي نظمتها الرابطة المغربية للصحافة الإلكترونية بشراكة مع المنظمة العربية للمحامين الشباب في 10 يونيو 2010 يقول الأستاذ العربي ثابت 😞 لايمكن القول بوجود فراغ قانوني وإنما هناك سوء تطبيق لنصوص الصحافة والنشر خصوصا إذا علمنا بمقتضى القرار 07/ 08 بتاريخ 05 يونيو 2007 الصادر عن الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات ANRT حيث الميثاق في مادته الثالثة وفي معرض حديثه

عن الإمتدادات الفرعية والوصفية **press.ma** في إشارة إلى الصحافة المنشورة . هذه المعطيات تقودنا إلى طرح سؤال محوري حول مدى وجوب التصريح بالجريدة الإلكترونية المغربية بهذا التصريح ؟ إن الحديث عن وجود تصريح باي جريدة أو نشرة إخبارية ، يفترض الرجوع للفصل الخامس من قانون الصحافة والنشر بالمغرب .

وفي معرض رده على سؤال شفوي بمجلس المستشارين أقر وزير الإتصال السيد مصطفى الخلفي بالفراغ القانوني الذي تعوم فيه الصحافة الإلكترونية بحيث أن هذه الصحافة التي إستطاعت أن تفرض سندها في ظرف وجيز كمصدر للمعلومة النافذة والمؤثرة إلى حدود هذه اللحظة ليست هناك جهة مسؤولة للتصريح لديها بالجريدة أو المجلة أو الموقع الإلكتروني الإخباري ، كما ان هؤلاء الصحفيين يشتغلون من دون بطاقة مهنية تعترف بمهنتهم وتخول لهم كباقي الصحفيين والإعلاميين الوصول إلى مصادر المعلومة .

وكان السيد الوزير في ذات التصريح قد أشار إلى أولى التدابير التي قامت بها وزارته في هذا الإطار حيث تم عقد ثلاث لقاءات إستراتيجية مع مدراء ومحري بعض المواقع الإلكترونية الإخبارية المعروفة في المشهد الإعلامي الإلكتروني والتي من دون شك وبكل يقين أن المشرفين عليها قد رسخوا منذ سنين عديدة أسماءهم في الصحافة الورقية وخبروا أيضا كواليسها وخباياها غير أنها على كل حال ليست ولن تكون الصوت الوحيد للعالم والعارف بصيرورة الصحافة الإلكترونية وهمومها المتفردة والمشتركة مع صنوتها الصحافة الورقية بحيث أن جل هذه المواقع لم تنخرط في مشهد النشر الإلكتروني إلا بعد سنة 2010 أو قبلها بقليل .

وفي إنتظار انعقاد اليوم الدراسي في 10 مارس المقبل نامل ان يشكل هذا الموعد منعطفا حاسما وحازما من أجل تحقيق توافق جميع الأطراف المهتمة بقضايا النشر الإلكتروني والنشريصة عامة (النقابة الوطنية للصحافة المغربية والرابطة المغربية للصحافة الإلكترونية وجمعية الناشرين المغربية وهيآت المحامين والمكتب المغربي لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة ومدراء شركات التصاميم ورؤساء تحرير المواقع السيارة والمعروفة) حتى نتمكن من الخروج بخطة طريق تهدف أساسا إلى القطع مع مرحلة الفوضى والخروج من دائرة العبث بقيمة المعلومة والتفكير الجاد في تأثيرها على الواقع السياسي والإجتماعي والنفسي .

إن تنظيم هذا القطاع يعني ربط إدارة الموقع بالمسؤولية الأخلاقية والثقافية من دون أن ننسى أن هذه الصحافة مثلها مثل باقي الوسائط الإعلامية الوطنية الأخرى في حاجة ماسة إلى الدعم المادي والمعنوي وأخيرا في حاجة إلى الحق في التعبير والحق في الوصول إلى المعلومة كما نص على ذلك دستور المملكة .

مدير تحرير موقع إتحاد كتاب الإنترنت المغربية

<http://www.ueimarocains.com> □

ملحوظة : نص العرض الذي شاركت به في اليوم الدراسي الذي نظمته وزارة الإتصال يوم 10 مارس 2010 بالمعهد العالي للإعلام والإتصال